

المعارضة: المعركة وجودية ونخشي الفلتان

قبل ستة أعوام من تحقيق لبعض المطالب المعيشية لم يعد الآن كذلك، فسقف المطالب ارتفع والخيارات لتحقيقها تعددت، والمعركة أصبحت معركة وجود مع استمرار النظام في تجنيس الأجانب».

عملياً، يبدو أن الخيارين مطروحان، فيما يظهر أن البحرين والدول الداعمة لها، وعلى رأسها السعودية، تريد توجيه الأمور نحو التصعيد وهذا «ما تدركه كل أطراف المعارضة». وتبقى «التطورات مرهونة بخطوات المنامة تجاه كبار رموز المعارضة البحرينية، وأولهم المرجع الديني عيسى قاسم»، وفق مصدر مطلع يحذر في الوقت نفسه من خطورة تجاوز «الخطوط الحمراء».

المنهجية»، مستدركاً بأن «التطورات المستقبلية في البحرين والإقليم قد تحتم فتح الخيارات كافة من دون استثناء».

الانجرار نحو الفلتان هو مسعى بحريني - سعودي لإشغال الميدان

لكن وإن كانت كل الاحتمالات موجودة، فإن صبغة الحراك السلمي لا تزال قائمة بـ«الحضور الجماهيري في الساحات والميادين بشكل متصاعد»، وفق المصدر نفسه. ويؤكد أنه «ما كان مقبولاً

متعددة أوس، إلى إمكانية «المواجهة المباشرة» مع قوى النظام الملكي. وقد لفت بيان «ائتلاف شباب 14 فبراير» إلى أن تداعيات هذه الجريمة البشعة «لن تنحصر في الخليفتين، بل إن شررها سيتطاير ليطاول مصالح الداعمين ولا سيما الحكومة البريطانية»، مضيفاً إن «الشعب لن يهدأ له بال... بل سيزلزل الأرض تحت أقدام الخليفتين والمحتلين السعوديين، وسيكون على قدر المسؤولية الشرعية والوطنية في اتخاذ المواقف... وستكون ردود الأفعال المدروسة هذه المرة».

ويشرح مصدر رفيع أن «الثورة انطلقت سلمية ولا تزال كذلك ما دامت جميع قوى المعارضة وعموم القواعد الشعبية تؤمن بهذه

لإشغال الميدان البحريني وجزءه باتجاه التصعيد، الأمر الذي سيمسح تلك السلطات «ضوءاً أخضر خليجياً - أميركياً - بريطانياً، لسحق المعارضة». أما السبب الثاني، فيكمن في وجود بعض التيارات التي «ملت الحراك السلمي، وباتت ترى فيه خياراً لا يتوافق ومقتضيات المرحلة».

وأمام هذا التحدي، يلفت المصدر إلى أن مختلف القوى باتت متيقنة من أن «كُل الخيارات مفتوحة... وقد تفشل بعض قوى الداخل في ضبط الشارع إن استمر حكام المنامة في منهج قمع الشريحة الأكبر من المجتمع البحريني».

ومن باب التأكيد على خشية من «الفلتان»، فقد أشارت بيانات

عاد الجدل عن جدوه سلمية الحراك المستمر منذ 2011 إلى واجهة المشهد مجدداً وخاصة مع خشية كثر من مواصلة النظام الحاكم سياسته وتصعيده

نور ايوب

وصفت «جمعية الوفاق الوطني» المعارضة ما يجري في البحرين بأنه «بالغ الخطورة»، مطالبة في بيان نائب الأمين العام حسين الديهي، بـ«فتح تحقيق دولي في كل جرائم القتل والانتقام، والاضطهاد الطائفي والتدمير الحضاري، والتي لم تتوقف منذ 6 سنوات أمام مرأى العالم». وأكد بيان الجمعية التي يقبع أمينها العام علي سلمان، في السجون البحرينية، «أن ما جرى ويجري لن يزيدنا إلا صموداً وإصراراً على الاستمرار في التمسك بالمطالب الشرعية العادلة».

ومثل «الوفاق»، تشدد المعارضة بمختلف أطرافها (داخل البلاد وخارجها)، على التمسك بالخيار السلمي، مشيرة إلى «عدم وجود أي من الإشارات الدالة على اتجاه الأمور نحو مسلك آخر».

لكن برغم ذلك، فإن مصدراً رفيعاً في المعارضة البحرينية يعرب في حديثه إلى «الأخبار»، عن «عدم إمكانية التكهن بوجهة الأمور»، وخصوصاً أن السلطات البحرينية، بمساندة سعودية، تريد من الشارع «الخروج عن مساره السلمي، والذهاب نحو خيار نحن في الأصل في غنى عنه». ووفق المصدر، فإن التمسك بسلمية الحراك يوازيه خوف سائد من إمكانية «فلتان الأمور» وصعوبة إعادة ضبطها لسببين: الأول وهو مسعى الحكومتين البحرينية والسعودية

بخش البض من ان تقود الجريمة نحو التخلي عن السلمية (عن مواقع بحرينية)



حزب الله: الإعدام يقود نحو مستقبل مجهول

أدان حزب الله «الجريمة التي ارتكبتها السلطات البحرينية» مضيفاً إن المسؤولية يتحملها «النظام البحريني والأنظمة العربية والدول الغربية التي تقدم له الدعم والحماية، وهي جزء من الجريمة الكبرى التي يرتكبها هذا النظام بحق الشعب البحريني، من خلال مصادرة حقوقه القانونية والمدنية وفرض حالة من الإرهاب والقمع، وصولاً إلى القتل المنهوج في السجون بالتعذيب ومن ثم بالإعدام».

واعتبر حزب الله أن «الصمت المطبق الذي يعم العرب والعالم إزاء هذه الجرائم، وتواطؤ وسائل الإعلام في تغييب هذا الإهدار لحياة الناس وكراماتها على أيدي النظام البحريني، يجب أن يكون محل إدانة واستنكار كل القوى الحية في مجتمعاتنا وفي أمتنا، ويجب أن يقابله أوسع حملة تضامن من الأصوات الحرة مع هذه الدماء البريئة ومع تضحيات الشعب البحريني المظلوم، لإيصال صوته المسموع وكشف فظاعة الممارسات التي ترتكب بحق».

وقال البيان: «لقد بات من الواضح أن عملية الإعدام هذه سوف تطيح أي فرصة لإيجاد حلول سياسية للأزمة في البحرين، وسوف تقود البلاد نحو مستقبل مجهول بما يهدد الاستقرار في البحرين نفسها وفي المنطقة كلها»، خاتماً: «إننا في حزب الله، إذ نقدم أحر مشاعر العزاء لأهالي الشهداء الثلاثة، وللشعب البحريني المكوم بقيادته الصابرة الواعية، فإننا على يقين بأن هذا الشعب سيواصل نضاله حتى تحقيق كل المطالب المشروعة والمحققة التي ينادي بها منذ سنوات».

السعودية

احتجاجات داعمة للبحرنيين في القطيف

قيادي في الحراك المعارض أنه «إذا كانت الدولة تدعي ذلك، فيجب تحديد البيت الذي يوجد فيه المسلحون، إذ لا يعقل وجود المسلحين في جميع البيوت حتى تهدمها كلها».

ويرى المصدر المعارض أن ما جرى يأتي في سياق «القمع والاضطهاد» المتواصل في كل من البحرين والمنطقة الشرقية، وأن ما حدث «لم يكن يتيماً في مشهد الحراك السلمي الذي دخل عامه السادس، ولكن اليوم وأكثر من أي وقت مضى تتجه الأنظار نحو خيارات لم تكن محلاً للتداول سابقاً، والشعور المختلط بالحزن والغضب اليوم قد يشكل انعطافاً جديدة في مسار الثورة في البحرين، وقد يقود الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، إذ تغيب كل آفاق الحلول السياسية السلمية».

في المقابل، يرسل النظامان السعودي والبحريني إشارات الإصرار على سياسة تعميم صفة «الإرهاب» لتشمل المعارضين السياسيين، بموازاة إقفال باب الحوار. وإن يؤكد الاجتماع الأول لرؤساء أركان 14 دولة مشاركة في «التحالف الإسلامي» (تحالف محمد بن سلمان) في الرياض، أمس، «محاربة الإرهاب» وتنظيم «داعش» على وجه الخصوص، يبدو أن أولى نيران هذا التحالف لن تصيب إلا المعارضين السياسيين، في تضامن «غير بريء»، وفق المصدر.

(الأخبار)

مصادر. وبعد أسبوع على انقطاع أخبار العقيلي، تسلم ذويه الجثة. يشار إلى أن بلدة العوامية تشهد توتراً كبيراً منذ مدة، يترافق مع حملات إعلامية ضد أبناء البلدة المعارضين، مع إعلان السلطات رغبتها في هدم حي المسورة التاريخي، بحجة التحسين العمراني. حجة يرفضها أبناء العوامية، ويضعونها في خانة العملية الانتقامية من البلدة المعروفة بمعارضتها، مستشهدين على ذلك بأن مخطط السلطات لهدم قرابة 400 مبنى في الحي تزامن مع الإعلان عن مشروع لترميم قرية تراثية في نجران. ويعدّ حي المسورة من الأحياء التاريخية في المنطقة الشرقية، ويحوي مباني ومنازل يعود عمرها إلى مئات السنين، وشيّد بعضها على الطراز العمراني القديم. ويتعرض سكان الحي لضغوط من قبل السلطات للقبول بالتخلي عن منازلهم، كان من بين هذه المضايقات محاولة قطع التيار الكهربائي عن الحي قبل أيام. ونفت مصادر لـ«الأخبار» ما أشيع عن شروع السلطات بهدم الحي وأن الأخيرة «لا تزال تضغط على الملاك للبيع، فيما لا توفر أسعار التثمين ثمناً لشراء مسكن بديل»، عازية التريث في الخطوة إلى مخاوف من ردة فعل الأهالي. وعن المعلومات التي تضع عملية هدم المسورة في إطار نية النظام التخلص من وجود مسلحين يصفهم بـ«الإرهابيين» يتحصنون داخل الحي، رأى

إن قوات الأمن السعودية دخلت إلى العوامية برتل كبير من السيارات الرباعية الدفع، وسيّرت دوريات في شوارع البلدة. وشيّع عصر أمس أهالي جزيرة تاروت، التابعة لمحافظة القطيف، جابر العقيلي (45 عاماً). وأوقفت السلطات العقيلي، قبل نحو عشرة أيام، وتحديداً في السادس من كانون الثاني الجاري، بتهمة دخوله إلى منطقة بحرية محظورة، ومن ثم اقتياده إلى مركز شرطة جزيرة تاروت، وفق

عفت حالة غضب مدينة القطيف وبلداتها المجاورة (الأخبار)



كالاعتاد، لم يمرّ خبر إعدام الشبان المعارضين الثلاثة في البحرين، مرور الكرام على أبناء المحافظات الشرقية في السعودية. المنطقة التي ارتبطت طوال السنوات الست الماضية بما يدور في الجزيرة المجاورة لها (البحرين)، شهدت أمس احتجاجات على خلفية إعدام السلطات البحرينية المعتقلين: عباس السميع، سامي مشيمع وعلي السنكيس.

وعمّت حالة غضب مدينة القطيف وبلداتها المجاورة، استنكاراً لما قامت به حكومة المنامة. وفي بلدة العوامية، مسقط رأس الشيخ نمر باقر النمر الذي قاد الاحتجاجات في المنطقة عام 2012 عقب دخول قوات «درع الجزيرة»، التي قادتتها الرياض، إلى البحرين للمشاركة في قمع الانتفاضة هناك (قبل أن تقوم السلطات السعودية باعتقال النمر وإعدامه قبل عام)، خرج شبان غاضبون للتظاهر احتجاجاً على عملية إعدام البحرنيين الثلاثة، وكذلك لاستنكار حادثة وفاة جابر العقيلي الذي قضى تحت وطأة التعذيب، وفق مصادر، في مركز الشرطة بجزيرة تاروت السعودية.

وقام المحتجون بقطع بعض الطرق الرئيسية في البلدة، عبر إشعال إطارات السيارات. وقال ناشطون على موقع التواصل «تويتر» إن المتظاهرين أغلقوا الشارع المؤدي إلى نقطة تفتيش الناصرة. ورفع الشبان الغاضبون لافتات كتبت عليها عبارات إدانة للنظام السعودي. وقالت مصادر لـ«الأخبار»